24 في المئة ارتفاعاً في صافي أرباح «قطر الأول» خلال العام 2013

أعلن بنك قطر الأول، أول بنك مستقل ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة قطر، والمرخص من قبل هيئة مركز قطر للمال، عن تحقيقه نتائج مالية متميزة للعام 2013؛ حيث ارتفع صافي الدخل من 113.2 مليون ريال قطري «31.1 مليون دولار أمريكي» في عام 2012 إلى 140.5 مليون ريال قطري «38.6 مليون دولار أمريكي» في عام 2013 أي بزيادة قدرها 24 بالمئة. كما صادقت الجمعية العمومية السنوية للبنك هذا العام على توزيع أرباح نقدية على المساهمين، وقد أقرت توزيع 8 في المئة من رأس المال المدفوع لمساهمي البنك.

وخلال عامه التشغيلي الخامس استثمر البنك ما مجموعه 244 مليون ريال قطري «67 مليون دولار أمريكي».

واعتمدت الجمعية العمومية، التي عقدت أمس بفندق لاسيجال، النتائج المالية المدققة للبنك. وخلال الاجتماع، قدّم السيد عبدالله بن فهد بن غراب المري، رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول، عرضا موجزا لأنشطة البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، والتي علق عليها بالقول: « لازال المشهد الاقتصادي العالمي يمر بمرحلة التعافي التدريجي؛ حيث واصلت الاقتصاديات النامية محاولاتها لإيجاد حلول للمعوقات الاقتصادية التي تمر بها، كما واجهت اقتصاديات البلدان الناشئة صعوبات في تحقيق نمو إيجابي، هذا وقد واصلت حالة عدم الاستقرار السياسي السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي وإضعاف ثقة المستثمرين. أما على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي

عبدالله المري

فمازالت وبحمد الله تشهد نمواً قوياً بفضل تزايد أسعار النفط العالمية والإنفاق المتزايد على مشاريع البنية التحتية وهنا نخص بالذكر دولة قطر التي شهدت نمواً ملحوظاً في ظل سياسة التنويع الاقتصادي المدروسة التي اعتمدتها الدولة وبناء محفظة متنوعة للطاقة ودعم القطاع المالي».

وأضاف: «واصل بنك قطر الأول المضي قدماً في خططه الطموحة وقد شهد البنك خلال العام 2013 تطورات مهمة على جميع الأصعدة، ولعل مسيرة البنك الناجحة خلال السنوات الخمس الماضية هي خير دليل على نجاح استراتيجيتنا المدروسة التي ساهمت في تعزيز مكانته في المنطقة كبنك رائد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. هذا وسنواصل مسيرتنا ونجدد التزامنا بتقديم خدمات مصرفية إسلامية ترقى لمستوى عالمي لنحقق أفضل العوائد لمساهمينا وعملائنا.

كما صرح السيد أحمد مشاري، الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك قطر الأول، بالقول: «على الرغم من عدم استقرار المشهد الاقتصادي العالمي، إلا أن بنك قطر الأول تمكن من تحقيق نتائج إيجابية في عامه التشغيلي الخامس. فخلال العام 2013 ركزنا جهودنا على تطوير أنشطة الخدمات المصرفية بناءً على نموذج أعمالنا الناجح في مجال الاستثمار المصرفي وواصلت جميع أنشطة البنك الأخرى أدائها الجيد وفقاً للتوقعات وقد سجلت معظم الشركات التي تضمها محفظتنا الاستثمارية نتائج إيجابية». ثم أردف قائلا: «يحمل عام 2014 في طياته العديد من التحديات، إلا أننا واثقون من قدرتنا على تحقيق المزيد من النجاحات واغتنام فرص النمو المتاحة وتقديم منتجات مبتكرة لتوطيد مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة.

هذا وقد شهد الاجتماع الاستماع للتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، إلى جانب تعيين مدقق الحسابات الخارجي للبنك لفترة أخرى مدتها اثني عشر شهراً.

وقد وافقت الجمعية العمومية غير العادية خلال اجتماعها على إجراء بعض التعديلات على المواد الواردة في عقد تأسيس البنك، إضافة لذلك قام البنك باتخاذ خطوات تعزز من مركزه المالي وقاعدة مساهميه من خلال زيادة رأس المال المصرح به بنسبة 25 في المئة ليصل إلى 2.5 مليار ريال قطري. والجدير بالذكر أن هذه الخطوة ستضيف للبنك مصدراً جديداً لتنمية قاعدة أصوله وتاهيله لتقديم الخدمات المصرفية الخاصة بالشكل الأمثل. هذا وقد أعلن البنك عن الاكتتاب في رأس مال البنك بالكامل والبالغ 2 مليار ريال قطري خلال السنة المالية 2013. وعلى صعيد زيادة رأس المال هذه، فقد قام البنك بتوضيح حدود المساهمة بالنسبة لمساهميه القطريين والأجانب في عقد التأسيس وذلك لإفساح المجال أمام المساهمات الجديدة.

1.4 مليار درهم تداولات سوق دبي المالي بارتفاع نسبته 1.01 في المئة

بلغت قيمة تداولات سوق دبي المالي امس نحو 1.4 مليار درهم وارتفع مؤشر السوق بنسبة 1.01 في المئة رابحا 43.4 نقطة ليغلق على 4346.9 نقطة وسط ارتفاع أسعار أسهم 16 شركة وهبوط أسهم 11 شركة وثبات أسعار خمس شركات.

وكانت «دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين» أكثر الشركات ارتفاعا من حيث التغير في أسعارها بإغلاق 2.95 درهم بنسبة تغير بلغت 11.3 في المئة بينما كانت «الخليجية للاستثمارات العامة» أكثر الشركات انخفاضا في أسعارها بإغلاق 2.15 درهم بنسبة تغير سالب 2.3 في المئة.

يذكر أن نطاق التقلب المعمول به في سوق دبي المالي هو 15 في المئة صعودا كحد أقصى و10 في المئة هبوطا كحد أدنى.

وكان سهم «مصرف السلام البحرين» أكثر نشاطا من حيث قيمة التداول إذ بلغت نحو 335.2 مليون درهم باستحواذ ما نسبته 23,3 في المئة من قيمة تداولات السوق مرتفعا سعره فلسا واحدا من الدرهم ليغلق على 2.20 درهم.

وتصدر قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية باقي القطاعات المتداول أسهمها من حيث قيمة التداول في السوق بمبلغ 680.5 مليون درهم أي ما نسبته 47.3 في المئة. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في سوق دبي المالي فقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم اليوم نحو 550.1 مليون درهم لتشكل ما نسبته 38.2 في المئة من إجمالي قيمة المشتريات في حين بلغ إجمالي قيمة مبيعاتهم 518.2 مليون درهم بنسبة 36 في المئة من إجمالي قيمة المبيعات ليصل بذلك صافي الاستثمار الأجنبي إلى 31.9 مليون درهم كمحصلة شراء.

عُمان تطلق مشاريع «بتروكيميائية» بـ7 مليارات دولار

المرحلة الأولى بناء مصنع للبولي اتيلين والبوليبروبيلين بـ3.6 مليارات دولار

في واحدة من المشاريع العملاقة، أطلقت سلطنة عمان مشروعا كبيرا في قطاع البتروكيميائيات عبر منحها عقدين بقيمة إجمالية من 3.6 مليارات دولار لبناء مصنع للبولي إتيلين والبوليبروبيلين.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي للشركة العمانية للمصافي والبتروكيميائيات «أوربك» مصعب المحروقي إن الشركة «أسندت عقدين رئيسيين لإدارة وتصميم مصنع لوى البلاستيكي بتكاليف إجمالية تبلغ 3.6 مليارات دولار مقرر إقامته في صحار «200 كلم شمال مسقط»».

وأضاف المحروقي أن المشروع هو «أحد 3 مشاريع ستنفذها أوربك خلال السنوات الخمس المقبلة باستثمارات تقارب 7 مليارات دولار سيتم تمويل نسبة 70 في المئة منها من البنوك المحلية والدولية».

وأوضح «اسندنا عقدين رئيسيين في إطار مشروع لوى للبلاستيك هما عقد إدارة المشروع والذي تم اسناده إلى شركة انجينيرز انديا ليمتد والعقد الثاني بأعمال التصميم الهندسي الأولي للمشروع وتم إسناده إلى شركة شيكاغو بريدج اند ايرون ومقرها مدينة لاهاي الهولندية والمتضمنة لرخصة وحدة التكسير».

واضاف أن «عمليات التشييد ستبدأ منتصف العام المقبل 2015 على أن تبدأ العمليات التشغيلية العام 2018»، مع طاقة سنوية من 1.4 مليون طن.

وسلطنة عمان، الدولة النفطية غير العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، تنتج 935 الف برميل في اليوم من النفط الخام، أي أقل بكثير من دول الخليج العربية المجاورة.

الذهب ينخفض 1 في المئة والبلاديوم قرب أعلى مستوى في عامين ونصف العام

«رويترز»: نزل الذهب واحدا بالمئة امس بعدما مني باكبر خسارة أسبوعية منذ نوفمبر في الأسبوع الماضي بفضل توقعات برفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في أوائل 2015 مما دعم الدولار وحد من إغراء المعدن الأصفر كأداة تحوط في مواجهة التضخم.

إلا أن ضعف النشاط في السوق الحاضرة أثار بعض المخاوف ومن المرجح أن يكون الطلب ضعيفا في الصين أكبر مستهلك في العالم بسبب الأسعار المتخفضة في بورصة الذهب في شنغهاي وهو ما يثني عن الاستيراد.

ونزل الذهب في التعاملات الفورية 10.70 دولار إلى 1323.24 دولارا للأوقية «الأونصة» بحلول الساعة 0732 بتوقيت جرينتش منخفضا من أعلى مستوى في ستة أشهر 1391.76 دولارا الذي سجله في بداية الأسبوع الماضي.

كان الذهب سجل مستوى قياسيا فوق 1900 دولار في عام 2011 مع تفاقم أزمة

انخفاض سعر الذهب

الديون في أوروبا ووسط إقبال على شراء الذهب.

وتراجعت عقود الذهب الأمريكية واحدا بالمئة إلى 1322.80 دولارا للأوقية وفي وقت لاحق سجلت 1324.30 دولارا بانخفاض 11.70 دولارا.

واستقر البلاديوم قرب أعلى مستوى منذ أغسطس آب 2011 بسبب إضراب عمال المناجم في جنوب افريقيا ومخاوف بشأن مواجهة بين روسيا – وهي منتج كبير للمعدن – والغرب بسبب القرم. وصعد البلاديوم 0.53 بالمئة إلى 793.22 دولارا للأوقية ونزلت الفضة 0.59 بالمئة إلى 20.14 دولارا في حين صعد البلاتين 0.23 بالمئة إلى 1434.50 دولارا للأوقية.

بيع 27 قطعة أرضٍ بقيمة 34 مليون درهم في مزاد عقاري بعجمان

نظمت دائرة الأراضي والأملاك في مقرها بعجمان المزاد العقاري العلني الثاني، والذي شمل 27 قطعة أرض موزعة بين حي الصناعية 1 وحي الروضة 1، بسعر مبدئي إجمالي قدر بنحو 27 مليون درهم، وتنوعت الأراضي بين صناعية وسكنية تجارية وسكنية استثمارية.

وتراوحت مساحات الأراضي بين 345 و4120 متراً مربعاً. وقال يوسف الشامسي رئيس قسم التصرفات العقارية رئيس لجنة المزاد العقاري: « لقد إشرف على المزاد فريق عمل متكامل يعمل وفقا للوائح الداخلية وشهد المزاد إقبالا واسعا من المزايدين حيث تم بيع كل القطع المعروضة للمزايدة، وفاقت قيمة البيع الإجمالية التي بلغت نحو 34 مليون درهم قيمة التثمين المبدئي بنسبة 26 في المئة ».

وأشار إلى أن دائرة الأراضي والأملاك تتطلع لإقامة مزادات أخرى في الفترة المقبلة لدعم النشاط العقاري في عجمان.

وأكد أن الدائرة تحرص على الارتقاء بالحركة العقارية وتنظيمها من خلال سن قوانين ولوائح تضمن حقوق جميع المتداولين والملاك

نمو أرباح «سنتامين» بفضل قفزة في الإنتاج عوضت ضعف الأسعار

قالت شركة سنتامين لاستخراج الذهب التي تتركز أعمالها في مصر إن أرباحها الرئيسية ارتفعت واحدا بالمئة في 2013 بفضل قفزة في الانتاج عوضت تأثير انخفاض حاد في أسعار الذهب العام الماضي.

وبلغت الأرباح قبل حساب الفائدة والضرائب والإهلاك واستهلاك الدين أكثر قليلا من 234 مليون دولار في العام المنتهي في ديسمبر كانون الأول منخفضا عن توقعات محللين بارباح قدرها 239 مليون دولار بحسب نشرة آيبيإياس الخاصة برويترز.

وارتفع انتاج سنتامين بنسبة 36 بالمئة في 2013 متجاوزا الانتاج المستهدف بواقع 12 بالمئة وتسعى الشركة لزيادة أكبر في العام الحالي.

مكاسب اليورو تتلاشى بفعل بيانات ألمانية والدولار مستقر

وجد اليورو صعوبة في مواصلة مكاسبه امس متأثرا بادلة على تباطؤ النمو في المانيا أكبر اقتصاد بمنطقة اليورو لكن المستثمرين بدوا عازفين أيضا عن شراء الدولار في انتظار مؤشرات جديدة على تعاف أمريكي.

كان اليورو قفز في وقت سابق إلى أعلى مستوى خلال الجلسة الأوروبية بعد مسوح أظهرت نمو أنشطة الشركات الفرنسية في مارس آذار بأسرع وتيرة في أكثر من عامين ونصف العام رغم التوقعات بمزيد من الانكماش في ثاني أكبر اقتصاد بالمنطقة.

وتخلت العملة سريعا عن تلك المكاسب بعد بيانات أظهرت تباطؤ القطاع الخاص الألماني في مارس آذار الأمر الذي خيب آمال بعض المستثمرين الذين كونوا مراكز توقعا لقراءة أفضل. وقفز اليورو إلى 1.3827 دولار من حوالي 1.3798 دولار قبل صدور البيانات الفرنسية ليبتعد أكثر عن أدنى مستوى في أسبوعين 1.3749 دولار الذي سجله في الفترة الأخيرة. وتراجعت العملة إلى 1.3790 دولار إثر إعلان البيانات الألمانية لتستقر دون تغير عن الإغلاق السابق.

وارتفع مؤشر الدولار 0.1 بالمئة إلى 80.184 غير بعيد بذلك عن ذروته في ثلاثة أسابيع 80.354 التي سجلها يوم الخميس.

وصعد الدولار 0.3 بالمئة مقابل العملة اليابانية إلى 102.59 ين. ويتطلع مشترو العملة الأمريكية إلى ذروة 19 مارس آذار عند 102.69 ين.

«قطر الوطني»: الأسواق الناشئة تشهد هروباً لرؤوس الأموال وانخفاضاً في قيمة عملاتها المحلية

قال تقرير أعدته وحدة «بنك قطر الوطني» «ان الأسواق الناشئة شهدت هروب رساميل ضخمة وانخفاضاً شديداً في قيمة عملاتها المحلية وذلك منذ إعلان بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي عن التقليص التدريجي لبرنامجه الخاص بشراء الأصول– أي ما عرف باسم الخفض التدريجي لبرنامج «التخفيف الكمي» ، وقد صدرت مؤخرا دراسة جديدة من صندوق النقد الدولي تلقي الضوء على الأسباب التي تجعل من بعض الدول أكثر عرضة للأزمة من غيرها بقدر ما زادت حصة الديون التي بأيدي الأجانب.. حيث تحدد تلك الدراسة بأن هناك عددا من الدول المعرضة للأزمة بصفة خاصة، وتشمل الأرجنتين ومصر وبولندا وأوكرانيا.

هذا ، ويقدّر صندوق النقد الدولي بأن إجمالي الديون الحكومية في الاقتصاديات الناشئة الرئيسية الـ24 بلغ حوالي 9.6 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2013. ومن مجموع هذا المبلغ، بلغت الديون الحكومية المملوكة لمؤسسات أجنبية حوالي 1.4 تريليون دولار أمريكي، أي 14.6 في المئة من إجمالي الديون الحكومية. وكان حوالي 80 في المئة من هذا المبلغ بيد مديري الأصول الأجنبية «المؤسسات الاستثمارية، وصناديق التحوط، وصناديق الثروات السيادية الضخمة».

كما تقدر الدراسة أيضاً بأن ما يزيد على نصف «800 مليار دولار أمريكي» الديون الحكومية للأسواق الناشئة المملوكة لمؤسسات أجنبية قد دخلت لهذه الأسواق منذ عام 2010. وقد دخلت معظم هذه التدفقات المالية الضخمة للأسواق الناشئة على الأرجح نتيجة أسعار الفائدة المتدنية القريبة من الصفر التي سادت الأسواق المتقدمة، وهو ما جعل العائدات السيادية العالية في الأسواق الناشئة أكثر جاذبية. كما كانت هذه التدفقات المالية أقل انتقائية عبر الاقتصاديات الناشئة عقب الأزمة المالية العالمية. وتشير الدراسة إلى أن ذلك كان بسبب عدم التأثر النسبي لمعظم الأسواق الناشئة بالأزمة المالية، ثم تعافيها الأسرع من آثار الأزمة، والتوقعات الكبيرة بأن نموها السريع سوف يؤدي إلى مزيد من التحسن في أسعار عملاتها. والى ذلك، فقد وصل هذا التطور إلى توقف مفاجئ في مايو 2013 مع التقليص التدريجي لبرنامج «التخفيف الكمي» الذي رفع توقعات أسعار فائدة أعلى في الأسواق المتقدمة، وقاد بذلك إلى عكس وجهة التدفقات المالية التي كانت تصب لصالح الأسواق الناشئة. وقد كشف هذا التطور عن قابلية أسواق الاقتصاديات الناشئة للتضرر من هروب الرساميل، خاصة في تلك الدول التي تعاني من عجوزات ضخمة في الحساب الجاري ونسبة عالية من تملك الأجانب للديون. كما تحقق تضرر عدد من عملات الأسواق الناشئة بالتدفقات المالية الخارجة من أسواقها خلال النصف الثاني من عام 2013. ومنذ ذلك الوقت، بدأ المستثمرون في التمييز أكثر بين الأسواق، ففيما جاءت الضربة قوية جداً في كل من الأرجنتين وأوكرانيا، فقد أبدت كل من مصر وبولندا مقاومة لأزمة الأسواق الناشئة حتى الآن. وقد اختبرت الدراسة أحد السيناريوهات التي يحتفظ فيها المستثمرون من القطاع الخاص الأجنبي بديونهم السيادية بالأسواق الناشئة عند نفس المستوى. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من مصر وبولندا ستحتاجان لتمويل حكومي يزيد على 3 في المئة من موجودات النظام المصرفي. وعند اختبار سيناريو آخر يحتفظ فيه المستثمرون من القطاع الخاص الأجنبي بنسبة 50 في المئة من الديون الحكومية التي بحوزتهم والمستحقة خلال سنة، تبيّن أن كل من الأرجنتين وأوكرانيا ستعانيان أيضا من الحساسية لخروج رؤوس الأموال.

وقد ثبت خلال الشهور الأخيرة صحة تحليلات صندوق النقد الدولي، حيث اتضح رضوخ عملات كل من الأرجنتين وأوكرانيا، ومصر إلى حد أقل، لدواعي أزمة الأسواق الناشئة. ولدى كل من الأرجنتين وأوكرانيا حصص عالية نسبياً من تملك الأجانب للديون الحكومية «30 في المئة و46 في المئة على التوالي»، وشهدت الدولتان هبوطاً حاداً في سعر العملة. بينما في مصر نسبة أقل من تملك الأجانب للديون «13 في المئة » ولم تشهد هبوطاً حاداً مماثلاً في قيمة عملتها.

كما عانى الاقتصاد الأرجنتيني جملة من المشكلات تمثلت في أعباء الديون الضخمة، وضعف النمو، وارتفاع معدل التضخم، وهو ما قاد إلى الإضعاف المستمر للبيسو الأرجنتيني لعدد من السنوات. وقد تسارع هذا الوضع إلى انهيار كامل في يناير 2014 مع هبوط احتياطياتها العالمية إلى مستويات غير مقبولة.

وفي أوكرانيا، أدت الأزمة السياسية إلى تآكل الثقة في عملتها بأوائل عام 2014. كما أدى التدخل الروسي في منطقة القرم إلى مزيد من توتير الأجواء أخيراً وقاد إلى هروب مزيد من رؤوس الأموال وهبوط حاد في قيمة عملتها. ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي لأزمة القرم.

وفي مصر، فإن تدني مستويات تملك الأجانب للديون الحكومية جعل من هروب رؤوس الأموال أقل، وهو ما جعل دعم العملة أسهل على السلطات. وإضافة لذلك، فإن تلقي الحكومة المصرية لهبات كبيرة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2013 قد ساعد الحكومة على خفض اعتمادها على المستثمرين الأجانب في شراء ديونها. وقد ساعد هذا الوضع على المحافظة على سعر صرف ثابت نسبياً للجنيه المصري خلال أواخر عام 2013 وأوائل عام 2014 بالرغم من التطورات السياسية الكبرى بالبلاد.

وبالرغم من النسبة العالية لتملك الأجانب للديون الحكومية في بولندا «50 في المئة »، فإن عملتها قد ظلت تعمل على نحو جيد مع النمو القوي لاقتصادها والانخفاض العام في ديونها الحكومية. ولكن في حال تعثر وضع الاقتصاد، فإن تملك الأجانب للديون يظل مؤشراً هاماً لتعرض البلاد لهروب رؤوس الأموال. وإجمالا، تقدم دراسة صندوق النقد الدولي رؤية جديدة جديرة بالاهتمام حيال تطورات أزمة الأسواق الناشئة القائمة والمرتبطة بخفض برنامج «التخفيف الكمي». وتشير الدراسة إلى أن العجوزات الضخمة في الحساب الجاري وارتفاع حصص الأجانب في ملكية الديون الحكومية يمكن اعتبارهما من المؤشرات الأساسية للاقتصاد الناشئ المعرض لاستمرار هروب رؤوس الأموال.